

المسؤولية الاجتماعية لشركة النفط الوطنية العراقية

أ.م.د. رائد احمد خليل

أ.م.د. ريان هاشم حمدون

كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة كركوك

Email : Dr.rayan.h@uokirkuk.edu.iq

Email : raedahmed@uokirkuk.edu.iq

الملخص

تعد المسؤولية الاجتماعية لشركة النفط الوطنية العراقية ذات أهمية كبيرة في تطوير المجتمع العراقي إذ إن المشرع اورد في قانون شركة النفط الوطنية العراقية وسائل عدة للقيام بهذه المهام الاجتماعية والتي تتمثل بالاستقطاع من الاحتياطي لتطوير النشاط الاجتماعي ، وكذلك استقطاع قسم من الارباح التي تذهب الى صندوق المواطن وصندوق الاجيال وصندوق الاعمار، فهو بذلك ضمن حقوق الاجيال القادمة عن طريق الاستثمارات الطويلة الامد ، ومن خلال هذه الصور للمسؤولية الاجتماعية للشركة والتي تتجه باتجاهات عدة، نحو العاملين ومجتمعها الداخلي بشكل خاص ونحو المجتمع العراقي ككل والحفاظ على البيئة بشكل عام واهتم ايضا القانون بالجانب الزراعي والصناعي والترفيهي والرياضي وحتى التعليمي للمجتمع وبهذا الم تقريرا بجميع صور المسؤولية الاجتماعية.

وبما ان قانون شركة النفط الوطنية العراقية هو قانون حديث التشريع فقد تأثر المشرع العراقي وبصورة مباشرة بهذا التوجه الحديث وركز على اهمية الاهتمام بحسن استغلال الموارد الطبيعية في العراق وعدم تدميرها دون جدوى تعود الى الشعب العراقي ، وعدم اهمال حق الاجيال القادمة ، وبما ان العراق دولة ذات موارد نفطية كبيرة وشركة النفط الوطنية هي التي سوف تدير هذه الموارد بشكل عام وان الموارد النفطية هي المصدر الاساسي لميزانية الدولة العراقية فأصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية مطلبا اساسيا للحد من الفقر من خلال توفير البيئة المناسبة وعدم تبديد الموارد والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية ومساندة الفئات المحتاجة الى اسكان و تدخل الشركة في استثمارات كبيرة وانشاء قطاعات ترفيهية وزراعية و صناعية وحماية البيئة من خلال تقديم ما يخدم البيئة ، فالمسؤولية الاجتماعية لشركة النفط الوطنية العراقية تتجه نحو ثلاثة اتجاهات هي : احترام و الحفاظ على حقوق العاملين في الشركة ، ودعم المجتمع العراقي وتطويره ، والحفاظ على البيئة وحمايتها.

وفي ختام البحث عرضنا جملة من النتائج والتوصيات ومن ضمنها اقتراحات للمشرع العراقي لاجل تطوير صور المسؤولية الاجتماعية ووسائلها.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية ، شركة النفط ، العاملين ، المجتمع ، الاحتياطي.

Social Responsibility of the Iraqi National Oil Company An Analytical Study of the Texts of the National Oil Company Law No. 4 of 2018

Assist. Prof . Dr. Rian Hashim Hamdoon

Assist .Prof. Dr. Raed Ahmed Khalil

College of Law and Political Science / University of Kirkuk

Email : Dr.rayan.h@uokirkuk.edu.iq

Email : raedahmed@uokirkuk.edu.iq

Abstract

The social responsibility of the Iraqi National Oil Company is of great importance in developing Iraqi society, as the legislator included in the Iraqi National Oil Company Law several means to carry out these social tasks, which are represented by deducting from the reserve to develop social activity, as well as deducting a portion of the profits that go to the Citizens Fund, the Generations Fund, and the Reconstruction Fund. It is thus within the rights of future generations through long-term investments, and through these images of the company's social responsibility, which is directed in several directions, towards the workers and its internal community in particular and towards Iraqi society as a whole and preserving the environment in general. The law also paid attention to the agricultural, industrial, recreational, sports, and even educational aspects of society, and thus it includes almost all forms of social responsibility. Since the Iraqi National Oil Company Law is a newly legislated law, the Iraqi legislator was directly affected by this modern trend and focused on the importance of paying attention to the good exploitation of natural resources in Iraq and not wasting them in vain for the benefit of the Iraqi people, and not neglecting the rights of future generations. Since Iraq is a country with large oil resources and the National Oil Company is the one that will manage these resources in general and oil resources are the main source of the Iraqi state budget, attention to social responsibility has become a basic requirement to reduce poverty by providing the appropriate environment and not wasting resources and carrying out recruitment and training operations and raising human capabilities and supporting groups in need of housing and the company's intervention in large investments and establishing recreational, agricultural and industrial sectors and protecting the environment by providing what serves the environment. The social responsibility of the Iraqi National Oil Company is directed towards three directions: respecting and preserving the rights of workers in the company, supporting and developing Iraqi society, and preserving and protecting the environment. At the end of the research, we presented a set of results and recommendations, including suggestions for the Iraqi legislator in order to develop forms of social responsibility and its means.

Keywords: Social responsibility, oil company, workers, society, reserve.

المقدمة

أولاً: مدخل تعريفى بموضوع البحث

أدت التطورات العالمية في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العقود الاخيرة تطورا في أهداف وأعمال الشركات ، فبعد ان كان دور الشركات مقتصرًا على تحقيق أعلى قدر من الربح والتي تعود فائدتها فقط الى مالكي الشركة وحملت الاسهم حصرا ، أصبح الفكر والتوجه الحديث يلزم الشركات الى تحمل مسؤوليات اجتماعية تهدف الى تنمية المجتمع التي تزاوِل نشاطها واعمالها فيه .

وبما أن قانون شركة النفط الوطنية العراقية هو قانون حديث التشريع فقد تأثر المشرع العراقي وبصورة مباشرة بهذا التوجه الحديث وركز على اهمية الاهتمام بحسن استغلال الموارد الطبيعية في العراق وعدم وتبذيرها دون جدوى تعود الى الشعب العراقي ، وعدم اهمال حق الاجيال القادمة ، وبما ان العراق دولة ذات موارد نفطية كبيرة وشركة النفط الوطنية هي التي سوف تدير هذه الموارد بشكل عام وان الموارد النفطية هي المصدر الاساسي لميزانية الدولة العراقية فأصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية مطلبًا أساسيا للحد من الفقر من خلال توفير البيئة المناسبة وعدم تبديد الموارد والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية ومساندة الفئات المحتاجة الى اسكان و تدخل الشركة في استثمارات كبيرة وانشاء قطاعات ترفيهية وزراعية و صناعية وحماية البيئة من خلال تقديم ما يخدم البيئة ، فالمسؤولية الاجتماعية لشركة النفط الوطنية العراقية تتجه نحو ثلاثة اتجاهات هي : احترام و الحفاظ على حقوق العاملين في الشركة ، ودعم المجتمع العراقي وتطويره ، والحفاظ على البيئة وحمايتها.

ثانياً: أهمية البحث

لموضوع المسؤولية الاجتماعية في قانون شركة النفط الوطنية اهمية خاصة وكبيرة لأنها لا تعود على قطاع معين او تجاه فئة معينة وانما يتجه نحو المجتمع العراقي بشكل عام وحماية البيئة التي يعيش داخلها وتطويره وتحسين واقع معيشتهم وظروف العاملين في الشركة بشكل خاص.

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث الى التعريف بالمسؤولية الاجتماعية الواردة في قانون شركة النفط الوطنية العراقية والوسائل القانونية الواردة في هذا القانون عن طرق تنفيذ هذه المسؤولية وماهية صور المسؤولية الاجتماعية التي تتحملها الشركة.

رابعاً: منهجية البحث

اعتمدنا في بحثنا على المنهج التحليلي للنصوص القانونية الواردة في قانون شركة النفط الوطنية العراقية رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ والخاصة حصراً بالمواد والفقرات التي اوردت في سبيل مسؤوليات الشركة الاجتماعية.

خامساً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في صعوبة التحديات التي سوف تواجهها الشركة عند تنفيذ مسؤولياتها الاجتماعية بسبب كون الشركة مؤسسة حديثاً و أصبحت تحت ملكيتها كافة الشركات النفطية العراقية الحكومية لذا وجب علينا البحث في المسؤولية الاجتماعية لشركة النفط الوطنية العراقية.

سادساً: هيكلية البحث

تم تقسيم البحث وفق الهيكلية الآتية :

المبحث الأول: التعريف بالمسؤولية الاجتماعية والوسائل القانونية لتنفيذ المسؤولية الاجتماعية في قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

المطلب الأول : التعريف بالمسؤولية الاجتماعية في قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

المطلب الثاني: الوسائل القانونية لتنفيذ الشركة مسؤولياتها الاجتماعية:

_الفرع الأول: تحقيق المسؤولية الاجتماعية عن طريق احتياطي الشركة.

_الفرع الثاني: تحقيق المسؤولية الاجتماعية عن طريق الاستقطاع من أرباح الشركة.

المبحث الثاني : صور تنفيذ المسؤولية الاجتماعية في قانون شركة النفط الوطنية العراقية .

المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية للشركة تجاه العاملين فيها بشكل خاص.

المطلب الثاني : المسؤولية الاجتماعية للشركة تجاه المجتمع الخارجي بشكل عام.

المبحث الاول/ التعريف بالمسؤولية الاجتماعية والوسائل القانونية لتنفيذ المسؤولية الاجتماعية في قانون شركة النفط الوطنية العراقية

فالمسؤولية الاجتماعية للشركات , والمعروفة أيضا بمسؤولية الشركات تجاه المجتمع، هي نوع من التنظيم الذاتي للشركات بهدف تعزيز المسألة الاجتماعية وإحداث أثر إيجابي على المجتمع. ويمكن للشركات أن تنفذ مبادرات وبرامج المسؤولية الاجتماعية من خلال استخدام التقنيات ووسائل الإنتاج غير الضارة بالبيئة , وتعزيز المساواة والتنوع في أماكن العمل, واحترام الموظفين , ورد الجميل للمجتمع , والتأكد من أن القرارات المتعلقة بالعمل تتوافق مع أخلاقيات العمل.

ويقوم المستهلكون والموظفون وأصحاب المصلحة في وقتنا الحالي على الشركات من خلال كيفية تأثير أنشطتها على المجتمع والاقتصاد والبيئة والمجتمع ككل.

اذ كان مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات لا يتجاوز نطاق المبادرات الاختيارية التي تقوم بها الشركات صاحبه الشأن بارادتها المنفردة تجاه المجتمع ، لكنه الان ينطوي على تطبيق العديد من اللوائح والقوانين الالزامية على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية. ورغم ذلك، هناك العديد من الشركات التي تتجاوز مسألة تطبيق المتطلبات القانونية، وتختار العمل الطوعي في نماذج عملها.

وبما ان شركة النفط الوطنية العراقية تأسست حديثاً وجب تخصيص هذا المبحث التعريف بالمسؤولية الاجتماعية لشركة النفط الوطنية العراقية وماهي الوسائل القانونية التي ادرجها المشرع العراقي في قانون الشركة من اجل تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه الشعب العراقي.

المطلب الاول/ التعريف بالمسؤولية الاجتماعية في قانون شركة النفط الوطنية العراقية

بادئ الامر يجب التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل عام ومنها سوف نستنبط تعريف خاص للمسؤولية الاجتماعية في قانون شركة النفط الوطنية العراقية. فذهب بعض الفقه الى التعريف بأنها (مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع)^(١), ويمكن أن يؤخذ على هذا التعريف بأنه يقصر الدور المجتمعي على الأعمال التطوعية فقط.

وعرفه بعضهم الآخر بأنه (التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان وغيرها)^(٢), وينتقد هذا التعريف على أساس انه مطول وانه يقربه من المسؤولية القانونية وانه عدّ المسؤولية الاجتماعية فقط التزام مستبعدا في ذلك الاعمال التطوعية وكذلك يذكر أمثلة يفترض بالتعريف أن يبتعد عن الخوض فيها.

كما عرفها مدير البنك الدولي بأنها (الإدارة والأخلاق الجيدة للشركة وواجباتها تجاه العاملين والبيئة ومساهمتها في التنمية الاجتماعية).

تختلف تعريفات المسؤولية الاجتماعية للشركات، باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية. فبعضهم يراها بمثابة تذكير للشركات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه، بينما يرى بعضهم الآخر أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع.

وعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها "الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل" كما عرف "بيتر دراكر" المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها "التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه" من الملاحظ أن كل هذه الآراء بالرغم من وجود بعض الفروق بينها، إلا أنها تتفق من حيث مضمون هذا المفهوم^(٣).

ويمكننا ان نضع تعريفا نتجاوز به الانتقادات التي وجهت للتعريف السابقة ويمكننا القول بأنها (اعمال خدمية وتنموية توجه لخدمة المجتمع من خلال التزامات يفرضها القانون او طواعيا واخلاقيا).

اما التعريف بالمسؤولية الاجتماعية في قانون شركة النفط الوطنية العراقية

فقد بدائها المشرع العراقي بأهداف الشركة وهي تحقيق اعلى منفعة للشعب العراقي كونه نص على(تهدف الشركة الى الاستغلال الأفضل للثروة النفطية والغازية في مجال استكشاف النفط والغاز وتأهيل وتطوير الحقول والإنتاج والتسويق وكافة النشاطات المرتبطة بها إضافة الى الاستثمار في الصناعة التحويلية النفطية والغازية على اسس فنية واقتصادية لضمان اعلى العوائد وادنى التكاليف وبما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي)^(٤).

فالمشرع العراقي حصر اهداف الشركة من انتاج وتطوير واكتشاف وتسويق واستثمار بهدف اسمى واعلى وهو تحقيق المنفعة للشعب العراقي بصوره تضمن تطور اقتصاده ورفاهيته وبالتالي هذا يحقق المسؤولية الاجتماعية للشركة التي إنشأت لأجلها .

واجاز قانون الشركة في المادة ٤ تأسيس شركات فرعيه او تابعة لشركة النفط الوطنية العراقية على اساس الجدوى المجتمعية اضافة الى المنفعة الاقتصادية والمالية واعتبرها احد الوسائل المحددة في المادة ذاتها لتطوير وتحقيق النفع العام^(٥).

واناط المشرع العراقي بالمسؤولية الاجتماعية في قانون الشركة في مهام مجلس ادارة الشركة وحددها قانون وجعلها التزام قانوني ومسؤولية تقع على عاتق مجلس الادارة لتنفيذها ، ملزمهم بذلك الاخذ بالاعتبار الابعاد الاجتماعية والصحية والبيئية اثناء وضع ورسم خطط وضوابط تسيير نشاط الشركة بالاضافة الى الزامهم بتطوير نشاط الشركة من خلال تطوير قطاعها الخاص بالطاقة البديلة لحماية البيئة وايقاف التلوث والتي هي بالتالي تصب في مصلحة المجتمع العراقي بصورة خاصه والعالم بصورة عامه.

اذ نص قانون الشركة على : يتولى المجلس المهام التالية ,رسم ووضع الخطط الإدارية والمالية والتنظيمية والفنية اللازمة لتسيير نشاط الشركة مع الاهتمام بابعادها الاجتماعية والصحية والبيئية والبحوث وشؤون الافراد وبما يحقق أهداف الشركة, وضع ضوابط حماية البيئة والعمل على إيقاف التلوث من خلال تطوير قطاع مصادر الطاقة البديلة^(٦).

وهذا ما سنتناوله لاحقا ونوضحه في المبحث الثاني تحت عنوان صور المسؤولية الاجتماعية في قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

ومن خلال دراستنا واطلاعنا على نص قانون شركة النفط الوطنية العراقية فأن المشرع العراقي جعل المسؤولية الاجتماعية للشركة متمثلة بعنصرين او جانبين كالمسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل عام،

فالعنصر الاول مسؤولية اجتماعية ملزمة ، الزم بها المشرع الشركة بتنفيذها وجعلها من مهامها واهدافها ومحددا اتجاهات هذه المسؤولية في نصوص القانون، شاملا بذلك على عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي والتنموي والإنساني والأخلاقي، وتتركز في بعض المجالات، خاصة العمل الاجتماعي، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية للمجتمع العراقي، والتشغيل لموارد الدولة وبالتالي تحسين دخل الفرد ، والمحافظة على البيئة والصحة العامة من خلال نشاطات الطاقة البديلة ، وتحسين البيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

والعنصر الثاني التي اجازها قانون الشركة هي المسؤولية الاجتماعية الطوعية او الاختيارية والتي وتعد اداة رئيسية للوصول إلى تحقيق افضل نتيجة ممكنة للمجتمع.

فهنا يمكن للشركة ان تعدد صور المبادرات والفعاليات بحسب طبيعة البيئة المحيطة والوضع العام للمجتمع ، و هذه المسؤولية بطبيعتها ليست جامدة، بل لها الصفة الديناميكية والواقعية وتنصف بالتطور المستمر لتتواءم بسرعة وفق مصالحها وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للعراق.

ونص القانون على هذا النوع من المسؤولية بأنه (للشركة المساهمة في تطوير الحياة المجتمعية والتنمية البشرية والاقتصادية وانشاء النوادي الرياضية في المناطق التي تعمل بها)^(٧). وبحسب رأينا فد احسن المشرع العراقي في جعل عناصر المسؤولية الاجتماعية ملزمة وطوعية ، فهو لم يسمح للشركة التنصل من مسؤوليتها الاجتماعية ولم يقيد بها بشكل تام لمواكبة التطور وطرق تقديم الخدمات الاجتماعية للشعب العراقي وكذلك سيؤدي وضع ضوابط ملزمة ودون السماح بالاعمال الطوعية إلى المزيد من البيروقراطية، إضافة إلى أن وضع القواعد والضوابط يجعل الشركات تلتزم بما هو مطلوب منها فقط دون زيادة^(٨).

ويمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية في قانون شركة النفط الوطنية العراقية بأنها(منهج اداري يأخذ بالاعتبار دور الشركة في المجتمع وما تخلفه من آثار ايجابية وسلبية عاملا بذلك على تطوير المجتمع العراقي).

المطلب الثاني/ الوسائل القانونية لتنفيذ الشركة مسؤولياتها الاجتماعية

هناك جملة من الوسائل التي تضمنها القانون لتنفيذ الشركة لمسؤولياتها الاجتماعية وهو ما سنحاول في إلقاء الضوء عليها خلال الفروع التالية:

الفرع الاول/ تحقيق المسؤولية الاجتماعية عن طريق احتياطي الشركة

يعرف المال الاحتياطي وفقا للمعنى الضيق بأنه المبالغ المستقطعة من الأرباح الصافية التي توضع تحت تصرف الجمعية العامة لاستخدامها في الأغراض التي يحددها القانون، أو القانون الأساسي للشركة، أو القرار الصادر عنها حر^(٩).

وسمح المشرع العراقي للشركات بتكوين الاحتياطي لتسهيل عملها وتنميتها الاقتصادية ولم يحدد طريقة التكوين و طريقة الاستقطاع والاستعمال تاركا صلاحياتها للشركات ذاتها والمسؤولين عنها وهي صلاحيات محددة وليست مطلقة بشرط عدم الاضرار بالغير^(١٠).

فالمشرع العراقي نص في قانون الشركات على (يستخدم الاحتياطي لأغراض توسيع وتطوير اعمال الشركة، وتحسين ظروف العمل والعمال فيها، والاشتراك في تأسيس مشروعات لها علاقة بنشاط الشركة، والاسهام في حماية الهيئة وبرامج الرعاية الاجتماعية، وللجهة القطاعية المختصة توجيه الشركة نحو الاستخدام الامثل للاحتياطي بما يخدم الأغراض المذكورة، ولا يجوز تنزيع اية ارباح منها)^(١١).

ويتضح من خلال النص أعلاه أن المشرع أخذ بصريح العبارة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، إلا أن المشرع نظم برامج المسؤولية في النص أعلاه بقواعد إلزامية تضمنت إلزام الشركة بتوظيف الاحتياطي لأغراض تحسين أوضاع العاملين فيها والاشتراك بمشاريع لها علاقة بنشاط الشركة، وهذا ما يدخل في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه المجتمع الداخل فيها، وكذلك إلزام الشركة بالمساهمة في حماية البيئة وبرامج الرعاية الاجتماعية، وهو الإطار القانوني للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الخارجي والمتعامل معها^(١٢).

وهذا ما اخذ به المشرع ايضا في قانون شركة النفط الوطنية العراقية فلم ينص على خلاف ذلك بل اتاح للشركة متمثلة بمجلس الادارة التصرف بأحتياطي رأس مال الشركة ، اذ نص على (نسبة من الأرباح لاحتياطي رأس مال الشركة، ولمجلس الإدارة تحديد اليات ومجالات التصرف بالاحتياطي لتحقيق مصالح واهداف الشركة)^(١٣).

رغم انه لم يحدد طريقة استخدام الاحتياطي بالتفصيل لتنفيذ ولكنه اكتفى بذكر استخدام الاحتياطي وفق اليات معينه لتحقيق اهداف ومصالح الشركة وكما سبق الذكر في المطلب السابق ان المصلحة العامة وتحقيق النفع الاقتصادي والمالي والمحافظة على البيئة هي من اهداف الشركة وبالتالي تحقق المسؤولية الاجتماعية للشركة وبأحد الوسائل القانونية المتاحة في نص القانون وهي استخدام احتياطي الشركة.

الفرع الثاني/ تحقيق المسؤولية الاجتماعية عن طريق الاستقطاع من ارباح الشركة

قد توفر قوانين الشركات آلية معينة يمكن من خلالها للشركات أن تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية، وتكمن هذه الآلية في توزيع أرباح تلك الشركة وتخصيص جزءاً منها لإشباع الأهداف والأغراض الاجتماعية التي من خلالها تتحقق المسؤولية الاجتماعية، لذلك نجد أن المشرع قد وضع عدة مبادئ أساسية يجب على الشركة مراعاتها في توزيع أرباحها واستيفاء جميع الاستقطاعات القانونية^(١٤).

وهذا ما اتبعه المشرع العراقي فقد حدد نسبة الاستقطاعات من الارباح تخص اهداف تنمية واجتماعية واقتصادية تهدف بها الى رفاهية الشعب العراقي والزم الشركات بشكل عام بها^(١٥). وسنتطرق في هذا الفرع على بيان القواعد القانونية المنصوص عليها في قانون شركة النفط الوطنية العراقية والخاصة بتوزيع الأرباح لتحقيق المسؤولية الاجتماعية على وجه الخصوص^(١٦) وبالشكل التالي:

- اوجب القانون بتخصيص نسبة من الارباح تؤول الى صندوق المواطن^(١٧) حيث توزع على أسهم متساوية القيمة لجميع المواطنين المقيمين في العراق وحسب الأولوية لشرائح المجتمع وتوزع سنوياً على المواطنين بشكل مباشر عبر حسابات جارية لكل مواطن تعدها وزارة المالية في المصارف الحكومية والهدف منه دعم الشرائح الاجتماعية التي بحاجة إلى دعم مالي وتحسين حالتهم المعيشية.
- نسبة من الأرباح تذهب (صندوق الأجيال)^(١٨) وهذا الصندوق تخصص له نسبة من الموارد النفطية في البلاد، على أن يتم استثمارها وإعادة استخدامها للأجيال القادمة، للقضاء على الفقر و ضماننا لسير المرافق العامة حيث يمكن ان يستخدم للتمويل في حالة الازمات بدل الاقتراض من البنك الدولي.
- نسبة من الارباح تخصص لصندوق الاعمار بهدف تنفيذ مشاريع استراتيجية في المحافظات التي يمارس فيها نشاط الشركة النفطية.

الا ان ذلك يحسب قصور على المشرع العراقي بسبب عدم تشريع قانون صندوق المواطن وصندوق الاجيال وبالتالي عدم تحقق او تأخير تحقيق المسؤولية الاجتماعية والتي هي صناديق سيادية تخدم المجتمع العراقي.

المبحث الثاني/ صور تنفيذ المسؤولية الاجتماعية في قانون شركة النفط الوطنية العراقية

يذهب الاتجاه الحديث للشركات بأن مبادئ العمل الاجتماعي لا بد وأن تبدأ من الداخل من خلال العمال والذين يمثلون جزء من المجتمع ، من خلال التعامل بقدر من المساواة بين كافة العاملين دون أي تمييز بينهم ودعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية والترفيهية والضمان الاجتماعي وتقديم خدمات تامينيه والحفاظ على سلامة العاملين فيها .

وتشمل المسؤولية الاجتماعية ايضا المشاركة في القضايا المحلية أو التطوع خلال الأحداث المجتمعية الهامة والعمل على الاستدامة البيئية , حيث ان مبادرات الاستدامة البيئية التي تنفذها الشركات بوجه عام على مجالين رئيسيين الحد من التلوث والحد من غازات الاحتباس الحراري.

ومع تزايد الوعي بالقضايا البيئية، فإن الشركات التي تتخذ خطوات للحد من تلوث الهواء والأرض والمياه يمكن أن تزيد من مكانتها بشكل عام.

ان تعدد صور المسؤولية الاجتماعية نحو العاملين او الموظفين التابعين للشركة وهذا ما نسميه بالمجتمع الداخلي للشركة, و نحو المجتمع العام وصحته وسلامته ورفاهيته والحفاظ على بيئته نظيفة وتطويرها نحو الافضل في مجال الطاقة البديلة وغيرها من المجالات التي تخدم الحياة الاجتماعية ، وبذلك خصصنا هذا المبحث لتناول هذه الصور الواردة في قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

المطلب الاول/ المسؤولية الاجتماعية للشركة تجاه العاملين فيها بشكل خاص

كان نتيجة للتطور الحالي الذي يمر به العالم بخصوص تطوير وتجديد مسؤولية الشركات الاجتماعية بشكل عام ومن منطلق مشابه لاستراتيجية الافراد والتي هي مجموعة من الممارسات التي تمكن أي شركة من تحديد كيفية جذب الموظفين والاحتفاظ بهم وتطويرهم من أجل تحقيق أهداف العمل بكفاءة أعلى، اذ يلعب الموظفون دوراً كبيراً في تحديد قيمة المؤسسة أيا كان حجمها أو وظيفتها كما أنهم يقودونها نحو النمو بفضل تلك الاستراتيجية التي تعد أحد الطرق التي تساعدهم في تحقيق هذا النمو^(١٩).

وتتوجه أنشطة المسؤولية الاجتماعية نحو العاملين للشركة وذلك بتوفير عددٍ من الأنشطة والخدمات لهم في مختلف المجالات والتي تساعدهم على تطوير الأداء بشكل أفضل وصورة أفضل وهو ما ينعكس على تحقيق رضا العاملين على الأداء الوظيفي للشركة بشكل كبير^(٢٠).

ويقع ايضا ضمن نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه العاملين فيها اجراءات السلامة المهنية بالنسبة للعمال وذلك من خلال تثقيفهم وتدريبهم وتوعيتهم من خلال حضورهم لدورات تتعلق بالسلامة, و توفير الاحتياطات والتدابير اللازمة في الوسائل السلامة الجماعية والشخصية للوقاية من الأخطار و إعادة تصميم أماكن العمل والوظائف لرفع الروح المعنوية لدى العمال وهذا ما نجده في نص قانون شركة النفط الوطنية والتي جعلها ضمن مهام مجلس ادارة الشركة في تطوير وتأهيل وتدريب كوادر الشركة^(٢١).

وكذلك فيما يتعلق بظروف العمل من توفير الاحتياطات والتدابير اللازمة لحماية المؤسسة والعاملين فيها من أخطار الحريق والانفجارات أو تخزين المواد الخطرة القابلة للاشتعال وتوفير وتجهيز مركز طبي في المؤسسة لمعالجة الحالات الطارئة أو تقديم الإسعافات الأولية وقيام إدارة الشركة بالجولات التفتيشية الفجائية للتأكد من قيام المسؤولين عن السلامة بمهامهم^(٢٢).

ان الشركات أصبحت تضع خطط واهداف تهدف بها الى تحسين الواقع الاجتماعي نحو موظفيها والعاملين بها وهذا ما اخذ به المشرع العراقي في قانون شركة النفط الوطنية العراقية والذي حمل الشركة مسؤولية اجتماعية تجاه العاملين فيها بنصوص قانونية امرة والتي تمثلت في نص المادة ١٨ من قانون شركة النفط الوطنية العراقية في الفقرة (اولا, ثانيا , ثالثا , رابعا)^(٢٣). وسوف نتناول نصوص هذه المواد وتحليلها بالتسلسل:

اذ نصت الفقرة "اولاً " على (للشركة انشاء مجمعات سكنية مع جميع مرافقها الاجتماعية لسكنى الموظفين على ملاكها حسب مقتضيات العمل), ويفهم من هذا النص المذكور ان القانون اعطى للشركة الاحقية ببناء مجمعات سكنية لموظفيها والعاملين فيها مما يؤمن لهم سكن مريح كريم ينالون فيه الراحة بعد ساعات العمل الطويلة وهذا السكن هو احد مقومات العمل الكريم الذي يليق بالمواطن العراقي.

ونصت الفقرة " ثانياً " على (للشركة تملك الأراضي او العقارات لأغراضها الخاصة وتوزيعها على العاملين لديها وفق تعليمات يصدرها المجلس), وهذه الفقرة صورة من صور المسؤولية الاجتماعية للشركة تجاه العاملين فيها في تحسين واقعهم المعيشي من خلال توزيع قطع اراضي سكنية للعاملين في الشركة من اجل تملكها وبناءها مستقبلاً موفراً بذلك سكن كريم للعامل في الشركة وعائلته.

وفي الفقرة " ثالثاً " التي نصت على (للشركة المساهمة في تطوير الحياة المجتمعية والتنمية البشرية والاقتصادية وانشاء النوادي الرياضية في المناطق التي تعمل بها), فهذا الجانب ذي الاهمية الكبيرة لما له تشجيع الروح المعنوية للعاملين فيها من خلال النوادي الرياضية التي تعد

جانب ترفيهي للعمال فالشركة هي شركة نفطيه ومجال عملها يكون في غالب الاحيان في حقول ومصافي بعيدة عم المدينة خاليه من وسائل الترفيه والصحة البدنية وهذا من وجهة نظرنا نص موفق من قبل المشرع العراقي لما له من دور كبير في تحسين الواقع الاجتماعي والاقتصادي والصحي للعمال.

وكذلك نصت الفقرة "رابعاً" على (تلتزم الشركة بسياسة عدم التمييز الجنسي والطائفي والعرقي والقومي في التوظيف وتدعم حقوق العاملين المشروعة) ، فأن شركة النفط الوطنية شركة عراقية لكل اطياف وافراد المجتمع العراقي دون تمييز بينهم و هدفها تطوير هذا المجتمع بشتى الطرق والوسائل وهذه الفقرة مشتركة في صور المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين في الشركة وتجاه المجتمع الخارجي والتي سنتناولها ايضا في المطلب القادم من البحث ، وايضا نصت هذه الفقرة بوجوب حماية حقوق العاملين في الشركة والدفاع عنها وعدم مصادرتها وهذا يمثل احدى صور المسؤولية الاجتماعية للشركة.

المطلب الثاني/المسؤولية الاجتماعية للشركة تجاه المجتمع الخارجي بشكل عام

تتمثل صورة المسؤولية الاجتماعية لشركة النفط الوطنية العراقية تجاه المجتمع الخارجي بالفرعين التاليين :

الفرع الاول/ تنمية وتطوير المجتمع

فالجانب الاول من المسؤولية الاجتماعية والخاص بتنمية وتطوير المجتمع وذلك من خلال تطوير وتوفير فرص العمل لأبناء المجتمع ، و بما ان المجتمع العراقي هو مالك الثروة النفطية التي تديرها شركة النفط الوطنية العراقية فإنه الزاماً على الإدارة أن تعمل على أن تجعل الشركة عضواً نافعا، فمسؤوليات الشركة نحو المجتمع تمتد في اتجاهات مختلفة ومتنوعة، كالتزامها بسياسة عدم التمييز الجنسي والطائفي والعرقي والقومي^(٢٤)، والتزامها بالواجبات الاقتصادية إلى دعم الأنشطة الثقافية، وكل مجتمع لديه احتياجاته الاجتماعية المختلفة المتعددة، وهذا يتطلب من الشركة أن تعمل على اختيار مجالات مساهماتها وفقا لأولوية الحاجة إليها من المجتمع في ضوء مواردها المخصصة للبرامج الاجتماعية ومن تلك المجالات التي تساهم فيها في خدمة المجتمع، تقديم المنح المالية للجهات التعليمية، والجامعات، ومعاهد البحوث: وتمويل الأبحاث في المجالات، كتمويل بعض الأنشطة والبرامج الثقافية والترفيهية، الرياضية، الفنية التي تساهم في

خدمة الجماهير والمساهمة في تحديث وتطوير بعض المدن، ورصف الطرق، وتجميل الميادين ، والمساهمة في الإنفاق على برامج، ووسائل تنظيم الأسرة للمساعدة في حل مشكلة الإسكان، وإقامة المدن السكانية للعاملين بالشركة كما سبق ذكره ، كذلك من الممكن تقديم المنح والهبات للجهات الخيرية وبما يوافق صلاحيات الادارة كون ذلك يعتبر واحدا من المجالات المتعددة للمسؤولية الاجتماعية للمساهمة المجتمعية التطوعية^(٢٥)، ومن الممكن ان يتضمن ذلك الهيئات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة الأمد او الصحة أو التعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود المجتمعي.

ونصت المادة ١٨ الفقرة خامساً على (تلتزم الشركة ان تكون جميع المحرمات من الأراضي الواقعة تحت تصرفها منتجة اما لاغراضها المتعلقة بالقطاع او ان تخصص لمشاريع زراعية او صناعة تحويلية بسيطة لا تعيق عمل القطاع، أو خدمية او سياحية او ترفيهية) ، والفقرة سادسا من نفس المادة نصت على (للشركة ان تساهم في تنمية القطاع الزراعي والصناعي والخدمي على ان تشمل نشاطاتها انحاء العراق خدمة للعراقيين كافة).

يلاحظ أن من بين اهم المجالات التي أباحها المشرع للشركة تطوير الزراعة وتنميتها وتنمية الصناعات الأخرى، كون المجتمع تعد سوقا لتصرف الكثير من المنتجات الصناعية والزراعية ، حيث إن زيادة الإنتاج الزراعي يساعد على زيادة الدخول الزراعية، وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع السوق أمام المنتجات الصناعية وزيادة التبادل وتوسيع مجال التسويق ، فأن تطوير الزراعة والصناعة يؤدي حتما الى تطوير الواقع المعيشي للشعب وضمان له بالعيش في حياة كريمة.

كذلك اباح لها إنشاء قطاعات ترفيهية وخدمية وسياحية تؤدي أدواراً عديدة ربحية تعود لخزينة الدولة وذلك يعود بالنفع غير المباشر للمجتمع والقطاعات الخدمية والترفيهية التي تعود بالراحة والترفيه على المجتمع بصورة مباشرة.

الفرع الثاني/ حماية البيئة وتحسينها ومكافحة التلوث البيئي

اما الجانب الثاني والمتمثل بالمسؤولية تجاه البيئة من خلال المساهمة في حماية البيئة وتنميتها ، والبيئة كمرفق اجتماعي يستخدمه ويستنزفه قطاع الأعمال لتحقيق أرباحه وجزء كبير

الأرباح هو على حساب البيئة، أي على حساب المجتمع عندما يقوم قطاع الأعمال بنشاطه الإنتاجي ويحسب تكاليف الإنتاج يحسب التكاليف الداخلية الخاصة ويتجاهل التكاليف الاجتماعية أو التكاليف الخارجية حيث جزء كبير من تكاليف الإنتاج تكون على حساب استنزاف وتلويث البيئة (هواء وماء وتربة وضوضاء) ، أي على حساب المجتمع ككل^(٢٦).

إن المحافظة على البيئة مسؤولية مهمة جداً والمتمثلة في تشجيع إتباع نهج احترازي إزاء بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن جميع التحديات البيئية، والاضطلاع بالبيئة، وتشجيع تطوير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة ونشرها^(٢٧).

إن مهمة الشركة في هذه الصورة تبدأ أولاً من وضع ضوابط لحماية البيئة وإيقاف التلوث من خلال الاهتمام بموضوع الطاقات المتجددة كونها تمثل أحد أهم المصادر الرئيسية للطاقة العالمية كونها طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة مما يكسبها أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة، ونظراً لما للطاقة التقليدية من تداعيات سواء من ناحية استنزافها أو ما ينتج عنها من ملوثات ضارة بالبيئة وصحة الإنسان، لذل نجد أغلب دول العالم تهم بتطوير هذا المصدر من الطاقة وتضعه هدفا تسعى لتحقيقه، بل نجد العالم يتجه إلى البحث عن طاقات متجددة وبديلة تحافظ على البيئة وصحة الإنسان وتساعد في تحقيق التنمية المستدامة، لهذا نجد أن البيئة أصبحت محدداً عالمياً مهماً يفرض نفسه ويؤثر على العلاقات الدولية المعاصرة والتعاملات المختلفة سواء الاقتصادية أو التجارية، فالطاقة المتجددة والبديلة تساعد على مواجهة التهديدات البيئية للتغير المناخي، وبالتالي المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة خاصة بالدول النامية التي تعاني من انتشار التلوث من الطاقة التقليدية ، وجاء نص في قانون الشركة يلزم الشركة بذلك حيث نص على (وضع ضوابط حماية البيئة والعمل على إيقاف التلوث من خلال تطوير قطاع مصادر الطاقة البديلة)^(٢٨).

الخاتمة

النتائج

- ١- عرفت المسؤولية الاجتماعية في قانون شركة النفط الوطنية العراقية بانها) منهج اداري يأخذ بالاعتبار دور الشركة في المجتمع وما تخلفه من آثار ايجابية وسلبية عاملا بذلك على تطوير المجتمع العراقي).
- ٢- نص قانون الشركة على امكانية تحقيق وتنفيذ المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين فيها والمجتمع ككل عن طريق احتياطي مال الشركة ولم يحدد طريقة استخدام الاحتياطي وانما اوردها ضمن مهام مجلس ادارة الشركة.
- ٣- اوجب المشرع في قانون الشركة على تخصيص نسبة من الارباح لتحقيق المسؤولية الاجتماعية عن طريق نسبة من الارباح تؤول الى صندوق المواطن وصندوق الاجيال ونسبة اخرى الى صندوق الاعمار.
- ٤- تتمثل صورة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الداخلي من انشاء مجمعات سكنية للعاملين وتوزيع قطع اراضي على العاملين وتطوير حياتهم المجتمعية والنوادي الترفيهية والرياضية وعدم التمييز بين اطياف المجتمع العراقي اثناء توظيف العمال).
- ٥- والصورة الثانية من المسؤولية الاجتماعية تتمثل تجاه المجتمع الخارجي من خلال تنميته وتطويره وتوفير فرص العمل لأفراد المجتمع والزم القانون بمساهمة الشركة في القطاع الصناعي والخدمي والترفيهي والحفاظ على البيئة وتطوير مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة.

التوصيات

- ١- نوصي المشرع العراقي بإدراج نص في قانون الشركة يلزم مجلس ادارة الشركة بنشر تقرير سنوي ينشر للعامة يحتوي على ادائها الاجتماعي بشكل يتيح التعرف على دورها في المجتمع.
- ٢- نوصي الشركة على ضرورة انشاء مركز تدريب او برامج تبادل فكرية بينها وبين الشركات العالمية في مجال المسؤولية الاجتماعية لأجل تطوير الكوادر الوطنية العراقية بشكل مستمر.
- ٣- على الشركة تقديم المنح التعليمية للكوادر العلمية في الشركة عن طريق ارسالهم بعثات دولية الى مختلف الجامعات العالمية لأجل تطوير قطاع البيئة والطاقة المتجددة.
- ٤- نوصي المشرع بأدراج فقره في القانون تقتضي بأنشاء مركز قومي وطني للتنمية المجتمعية تابع للشركة تكون من ضمن مهامه تقويم الإخطار المجتمعية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والقيام باستبيانات واستطلاع رأي للجمهور فيما يتعلق بتقييم دور الشركة المجتمعي والقيام بزيارات ميدانية للعمال في الشركة والاطلاع على اوضاعهم واجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالتنمية المجتمعية والاستعانة بمراكز البحوث العالمية المشابهة وغيرها من المهام التي تؤدي دور اجتماعي للشركة.
- ٥- نوصي المشرع العراقي بالأسراع بأقرار قانون صندوق المواطن وقانون صندوق الاجيال لأجل تنفيذ المسؤولية الاجتماعية بأتم صورها.

الهوامش

- (١) رابعة سالم النسور، اثر تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية (دراسة ميدانية في المصارف التجارية العامة في الأردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، ٢٠١٠، ص ١٧.
- (٢) فؤاد محمد حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، سنة ٢٠٠٨، ص ٣٥.
- (٣) هيام حايك، المسؤولية الاجتماعية لشركات التكنولوجيا في سياق العولمة، مقال منشور، مدونة نسيج، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣.
- (٤) المادة ٣ من قانون شركة النفط الوطنية العراقية رقم ٤ لسنة ٢٠١٨.
- (٥) نصت المادة ٤ / سابعا من القانون شركة النفط الوطنية العراقية على (تعتمد الشركة الوسائل التالية لتحقيق اهداف: سابعا : تأسيس شركات مملوكة لها وتمويلها لتنفيذ اعمالها على اساس الجدوى الاقتصادية والمالية والمجتمعية وبموافقة مجلس الوزراء).
- (٦) المادة ٨ / الفقرتين (٤ ، ٩) من القانون نفسه.
- (٧) المادة ١٨ / ٣ من قانون شركة النفط الوطنية العراقية.
- (٨) ينظر: د. حسين عبدالمطلب الاسرج، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية، بحث منشور على الموقع الالكتروني لمركز الخليج لسياسات التنمية www.gulfpolicies.org، تاريخ الزيارة ٢٤/١٠/٢٠٢٢.
- (٩) د. بن قادة محمود امين، الاليات القانونية لحماية حق المساهمين في الاموال الاحتياطية (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة حكم القانون ومكافحة الفساد، العدد الثاني سنة ٢٠١٩ ص ٢.
- (١٠) ينظر المادة ٧ من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، المادة ١٠٢ من قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل.
- (١١) المادة ٧٤ / اولاً من قانون الشركات العراقي.
- (١٢) د. زكريا يونس احمد، التنظيم القانوني للمسؤولية الاجتماعية للشركات (دراسة مقارنة)، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الحقوق، سنة ٢٠١٥، ص ١٢٠.
- (١٣) المادة ١٢ / ثالثاً من قانون شركة النفط الوطنية العراقية.
- (١٤) د. عزيز العكيلي، شرح القانون التجاري، دار الثقافة، الاردن، عمان، سنة ٢٠٠٢، ص ٣٥٤.

(١٥) لمزيد من التفاصيل ينظر في المادة الاولى من قانون تنظيم توزيع الارباح في الشركات رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٤ المعدل بموجب قانون التعديل الثاني المرقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٩.

(١٦) ذكرت المادة ١٢ الفقرة ثالثا (توزع أرباح الشركة على الوجه التالي : ب. نسبة من الأرباح ل(صندوق المواطن) حيث توزع على اسهم متساوية القيمة لجميع المواطنين المقيمين في العراق، وحسب الاولوية لشرائح المجتمع، ولا يجوز بيع وشراء او توريث الأسهم وتسقط عند الوفاة. د. نسبة من الأرباح ل(صندوق الأجيال)، وبهدف الاستثمار لصالح الاجيال. هـ. نسبة من الارباح تخصص لصندوق الاعمار بهدف تنفيذ مشاريع استراتيجية في المحافظات التي يمارس فيها نشاط نفطي للشركة).

(١٧) في ٢٩ آذار لسنة ٢٠١٩ تم اقتراح مشروع قانون صندوق المواطن في مجلس النواب العراقي لتوزيع بعضا من الثروة النفطية على المواطنين وذلك باستقطاع نسبة ١٠% من عائدات النفط ووضعها بصندوق توزع سنويا بشكل متساو على جميع العراقيين ولكن القانون لم يرى النور ولم يتم المصادقة عليه فاعتبرت هذه الفقرة من قانون شركة النفط الوطنية العراقية معلقة لعدم وجود الصندوق.

(١٨) في العام ٢٠٢٢ كان هنالك توجه برلماني عراقي الى انشاء صندوق الاجيال ولكن هذا المشروع تم تاجيله الى اجل غير مسمى.

(١٩) معجم الموارد البشرية / استراتيجية الافراد , مقال منشور على الرابط التالي : <https://minthr.com/ar/glossary/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AF/> ,

تاريخ الزيارة ١٧/١١/٢٠٢٢.

(٢٠) رضا فولي عثمان ثابت حسن، التطورات العلمية والأطر النظرية للمسؤولية الاجتماعية مقالة مقدمة في إطار كتاب جماعي موسوم: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، صادر عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين ألمانيا، ط١، ٢٠١٩، ص ٤٠.

(٢١) نصت المادة ٨/ اولاً / ٧ من قانون شركة النفط الوطنية على (يتولى المجلس المهام التالية : وضع سياسات لتأهيل وتدريب وتطوير الكوادر العراقية).

(٢٢) ينظر: د. بومنجل حسين ، واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مقالة مقدمة في إطار كتاب جماعي موسوم: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، مصدر سابق ، ص ٤٢٠.

(٢٣) نصت المادة ١٨ من قانون شركة النفط الوطنية على (أولاً: للشركة انشاء مجمعات سكنية مع جميع مرافقها الاجتماعية لسكنى الموظفين على ملاكها حسب مقتضيات العمل . ثانياً: للشركة تملك الأراضي او العقارات لاغراضها الخاصة وتوزيعها على العاملين لديها وفق تعليمات يصدرها المجلس. ثالثاً: للشركة المساهمة في تطوير الحياة المجتمعية والتنمية البشرية والاقتصادية وانشاء النوادي الرياضية في المناطق التي تعمل بها، وتأخذ ذلك بنظر الاعتبار عند اعداد برامج اعمال الشركة وموازناتها السنوية. رابعاً: تلتزم الشركة بسياسة عدم التمييز الجنسي والطائفي والعنصري والقومي في التوظيف والتشغيل وتدعم حقوق العاملين المشروعة . خامساً: تلتزم الشركة ان تكون جميع المحرمات من الأراضي الواقعة تحت تصرفها منتجة اما لاغراضها المتعلقة بالقطاع او ان تخصص لمشاريع زراعية او صناعة تحويلية بسيطة لا تعيق عمل القطاع، أو خدمية او سياحية او ترفيهية . سادساً: للشركة ان تساهم في تنمية القطاع الزراعي والصناعي والخدمي على ان تشمل نشاطاتها انحاء العراق خدمة للعراقيين كافة.

(٢٤) المادة ١٨ / رابعاً من قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

(٢٥) رضا فولي عثمان ثابت حسن ، مصدر سابق ، ص ٣٩-٤٠.

(٢٦) د. رسلان خضور ، المسؤولية الاجتماعية لقطاع الاعمال ، بحث منشور في جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، مشارك في ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، دمشق ، بتاريخ ٢٦ / ٤ / ٢٠١١.

(٢٧) د. حسين الاسرج ، المسؤولية الاجتماعية للشركات ، بحث منشور في سلسلة جسر التنمية في

المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد ٩٠ ، السنة التاسعة ، سنة ٢٠١٠ ، ص ٧.

(٢٨) المادة ٨ / اولاً / ٩ من قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

قائمة المصادر

- ١- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، كتاب جماعي ، صادر عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين ألمانيا، ط١، ٢٠١٩،
- ٢- د. بن قادة محمود امين، الاليات القانونية لحماية حق المساهمين في الاموال الاحتياطية (دراسة مقارنة) ، بحث منشور في مجلة حكم القانون ومكافحة الفساد ، العدد الثاني سنة ٢٠١٩.
- ٣- د. حسين عبدالمطلب الاسرج ، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية، بحث منشور على الموقع الالكتروني لمركز الخليج لسياسات التنمية www.gulfpolicies.org.
- ٤- د. حسين الاسرج ، المسؤولية الاجتماعية للشركات ، بحث منشور في سلسلة جسر التنمية في المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد ٩٠ ، السنة التاسعة ، سنة ٢٠١٠ .
- ٥- رابعة سالم النسور، اثر تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية (دراسة ميدانية في المصارف التجارية العامة في الأردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، سنة ٢٠١٠.
- ٦- د. رسلان خضور، المسؤولية الاجتماعية لقطاع الاعمال ، بحث منشور في جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، مشارك في ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، دمشق ، بتاريخ ٢٦ / ٤ / ٢٠١١.
- ٧- د. زكريا يونس احمد، التنظيم القانوني للمسؤولية الاجتماعية للشركات (دراسة مقارنة)، اطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل / كلية الحقوق ، سنة ٢٠١٥ .
- ٨- فؤاد محمد حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، سنة ٢٠٠٨ .

٩- معجم الموارد البشرية / استراتيجية الافراد , مقال منشور على الرابط :

[https://minthr.com/ar/glossary/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-](https://minthr.com/ar/glossary/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AF)

[8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AF](https://minthr.com/ar/glossary/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AF)

١٠- هيام حايك , المسؤولية الاجتماعية لشركات التكنولوجيا في سياق العولمة , مقال منشور ,

مدونة نسيج , بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣ .

القوانين

١- القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ .

٢- قانون تنظيم توزيع الارباح في الشركات العراقي رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٤ المعدل.

٣- قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل.

٤- قانون شركة النفط الوطنية العراقية رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ .